

## وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٧ «بالتفويض»

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم

عن العام المالى ٢٠٠٧

### رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الفيوم جلسة ٢٠٠٦/١٢/٢٠ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٢/١٨ ؛

### قرر :

**مادة ١ -** اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم عن العام المالى ٢٠٠٧ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٨٠٩٦٥٦ ج (فقط ثمانمائة وتسعة آلاف وستمائة وستة وخمسون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٧٤٤٥٥١ ج (فقط سبعمائة وأربعة وأربعون ألفاً وخمسمائة وواحد وخمسون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٦٥١٠٥ ج (فقط خمسة وستون ألفاً ومائة وخمسة جنيهاً لا غير) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٧/٢/١٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

إبراهيم زايد